

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية تمكنا من الإحاطة بمختلف الجوانب الجوهرية للموضوع، حيث تبين لنا أن الرقابة الجبائية هي الأداة الأولى والأساسية لمتابعة التصريحات وضبط المداخل وأرقام الأعمال ومحاولة الوصول إلى نتائج دقيقة من خلال مقارنة المعلومات المتوفرة لدى الإدارة الجبائية وبين المعلومات الموجودة في ملف المكلف، وهذه النتائج تعكس التزام المكلف بالقوانين والتشريعات الجبائية وعيه بها، والتزامه هذا مترجم في احترام زمان ومكان إيداع التصريحات وتقديم المعلومات المطلوبة من طرف الإدارة الجبائية.

1- النتائج:

- أ- النتائج المتعلقة بالدراسة النظرية:
لقد تم التوصل إلى النتائج التالية:
 - الرقابة الجبائية هي وسيلة في يد الإدارة الجبائية تستعملها لسببين الحد من الغش والتهرب الضريبي ومتابعة التصريحات.
 - تتم الرقابة الجبائية من طرف مصالح جبائية مرخص لها قانونا بذلك.
 - الإدارة الجبائية لها وسائل قانونية وسلطات مخول لها قانونا لتسهيل عملية الرقابة الجبائية.
 - الرقابة الجبائية لديها مراحل وتتم على مستوى إدارات جبائية مختلفة للوصول إلى نتائج دقيقة وصحيحة.
 - من الضروري أن يقدم المكلف بالضريبة تصريحا بالوجود قبل التصريحات السنوية والشهرية بمداخله ورقم أعماله، وذلك من أجل التعريف بنشاطه وتاريخ بدايته.
 - احترام المكلف الخاضع للضريبة لآجال ومكان إيداع التصريح، ومعرفته بكيفية الدفع والتصريح، سيسهل على الإدارة الجبائية القيام بعملها ويختصر عليها الوقت والجهد.
 - المكلف الذي لم يودع تصريحا بالوجود أو التصريح السنوية والشهري أو تأخر في إيداعه أو أودع تصريحا ناقصا من حيث المعلومات، يخضع لعقوبة جبائية تحدد غرامتها

الخاتمة العامة

الإدارة الجبائية وفق ما نصت عليه التشريعات والقوانين الجبائية، وهذا يؤدي إلى ضبط التزاماته الجبائية اتجاه الإدارة الجبائية وما هو مكلف به.

- تستخدم الإدارة الجبائية نماذج ومطبوعات لضبط معلومات المكلفين وتسهيل عمل المراقبين والمفتشين.

ب- النتائج المتعلقة بالدراسة الميدانية:

من خلال الدراسة التطبيقية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- الرقابة الشكلية هي أول خطوة للرقابة وهي أداة مساعدة لبرمجة الملفات وإعداد للرقابة المعمقة فيما بعد.

- الرقابة على الوثائق هي رقابة انتقائية وغير منظمة لأنها لا تخضع لمعايير تنظمها.

- الرقابة الشكلية هي رقابة محدودة الزمان والمكان ونطاقها ضيق، ولا يمكن من خلالها الحصول على مردود كبير للضرائب، فهي رقابة مبسطة تتم على مستوى ملف المكلف.

- الرقابة الشكلية تعتمد بشكل كبير على التصريح بالوجود ولا يمكن الحكم فيها على الخطأ أو الغش الضريبي بشكل مطلق، إلا في حالات متقدمة من الرقابة.

- اتساع نطاق الرقابة يؤدي إلى اتساع دائرة المعلومات المتوصل إليها وبالتالي التوصل إلى نتائج أدق من النتائج السابقة مما يؤدي إلى ارتفاع مردودية التحصيل.

- الرقابة على الوثائق ذات نطاق أوسع من حيث المعلومات المتوفرة مقارنة بالرقابة الشكلية.

- المعلومة هي التي تجعل الرقابة أكثر فعالية.

- الرقابة الداخلية ، هي رقابة تعتمد على مقارنة المعلومات الجبائية.

- التواصل الإداري بين مختلف الإدارات الجبائية وتفعيل التكنولوجيا في الوسط العملي يؤدي إلى تبادل المعلومات وتوفيرها بشكل أكبر ويؤدي إلى متابعة كافة المستجدات الخاصة

بالمكلفين، مما يؤدي إلى زيادة فعالية الرقابة وهذا بدوره يلعب دورا مهما في سد معظم الثغرات التي يستغلها المكلف وذلك بسبب عدم توفر المعلومة لدى الإدارات الجبائية.

- العلاقة الحسنة بين الإدارة الجبائية والمكلف يؤدي إلى خلق نوع من الثقة لدى المكلف اتجاه الإدارة الجبائية، وهذا ما يؤدي إلى تيسير عمل الإدارة.

- العدد الهائل من الملفات، والذي يسبب ضغط للمفتشية يؤدي إلى التسبب في مراجعة كل المعلومات بشكل دقيق، مما يؤدي إلى مساعدة المكلف على التملص والغش الضريبي بطريقة غير مباشرة.

2- اختبار الفرضيات:

قدمنا المقدمة العامة من هذا البحث فرضيات تحكم على صحتها من عدمها من خلال ما يلي:

- الفرضية العامة:

- الرقابة الجبائية تكون فعالة إذا ما كان هناك تطابق بين ما صرح به المكلف ومع ما هو متوفر من معلومات لدى الإدارة الجبائية وكذلك من خلال الإجراءات والقوانين التي سنها المشرع، ومع توفر المعلومات الجبائية المحيطة بتصريحات المكلفين بالضريبة، فقد تحققت، حيث رأينا في النتائج النظرية أنه يجب أن يكون هناك تطابق بين التصريح والمعلومات المتوفرة لدى الإدارة الجبائية حتى نقول أن هناك رقابة فعالة، وأن المعلومة تلعب دورا مهما جدا لإثبات هذه الفعالية، فكلما اتسع نطاق المعلومة، ضاقت دائرة التملص والغش والتهرب الضريبي.

- الفرضيات الفرعية:

- الرقابة الجبائية هي أداة في يد الإدارة الجبائية تستخدمها لمراقبة تصريحات المكلفين ومتابعتها، ومن أسباب إجرائها مكافحة الغش والتهرب ومتابعة التصريحات، فهي محققة، وهذا ما تناولته النتائج النظرية و التطبيقية ، فالرقابة هي الأداة الأولى والفعالة في الجزائر لمكافحة التهرب والغش الضريبي.

الخاتمة العامة

- الوسائل الهيكلية للرقابة الجبائية هي المصالح المركزية، المصالح غير مركزية لمفتشيات الضرائب والقباضات، وأيضا المصالح الجهوية للأبحاث والمراجعات فقد تحققت، والنتيجة الثانية خير دليل على تحقيقها.
- ومن الوسائل القانونية للرقابة الجبائية حق الاطلاع، حق الرقابة والمعايينة .. الخ فهي محققة من خلال ما تنا ولته النتيجة الثانية .
- أهم التصريحات التي يجب على المكلف تقديمها: تصريح بالوجود والتصريحات السنوية والشهرية بالمداخيل، وتصريح التوقف أو التنازل عن النشاط، فهي محققة وهذا ما أثبتته وتناولته النتيجة الخامسة والسادسة .

3- الاقتراحات :

- الانتقال من نظام المفتشيات إلى نظام مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب.
- تطوير الهيكل الداخلي للإدارة الجبائية من خلال توسيع عدد المكاتب لكي لا يحصل ضغط على مستوى أداء العمل، خاصة فيما يخص إطار الرقابة الجبائية.
- القيام بزيارات طلابية وتربصات ميدانية بصفة دورية مرخصة من طرف الجامعة إلى الإدارات الجبائية بغرض ربط الدفتر المليء بالمعلومات النظرية الخاصة بمقاييس الجبائية بالتطبيق الميداني لهذه المعلومات.
- من أجل تقريب المواطن من الإدارة الجبائية على الإدارة الجبائية القيام بدورات توعوية بإعداد منشورات ومطويات، ونشر الوعي الضريبي، وأن دفع الضريبة هو مواطنة من الفرد اتجاه وطنه وليس أداة قمع وتسليط.

4- آفاق الدراسة:

- من خلال محاولتنا للإجابة على الإشكالية المطروحة، اكتشفنا أن هناك إشكاليات تكون مواضيع بحث في المستقبل ومنها:
 - أثر رفع معدلات الضريبة على تصريحات المكلفين.

الخاتمة العامة

- أثر إدخال التكنولوجيا في الإدارة الجبائية ودورها في الجباية والتحصيل الضريبي.
- تغير أنظمة الإخضاع وأثرها على التحصيل الضريبي.